النشاط العالمي والدولي والإقليمي للقضاء على الفصل العنصري في ظل تقارير هيئة الامم المتحدة (١٩٨٣-١٩٨٥)

مجلة دراسات افريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

النشاط العالمي والدولي والإقليمي للقضاء على الفصل العنصري في ظل تقارير هيئة الامم المتحدة (١٩٨٣-١٩٨٥)

أ.د. موفق هادي سالم

تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ديالى / العراق

Dr.movq70@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١/ ٢٠٢٤

تاريخ القبول:
٣٠/ ١/ ٢٠٢٤

تاريخ النشر:
١/ ٣/ ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
العالمي، الدولي، فصل، عنصري.

ملخص البحث:

اتخذت اغلب المنظمات الدولية والاقليمية تسميات عدة لايجاد انجع الحلول لمسألة الفصل العنصري، فعقدت المؤتمرات وخصصت اللجان لتقصي الحقائق بشان الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا خلال المدة (١٩٨٣-١٩٨٥) فكانت أغلبها قد حزم امره للوقوف بوجه تلك السياسة التي غلب عليها طابع التمييز والسيطرة وسلب حقوق المواطنين الافارقة، وبالنتيجة فأن أغلب تلك المنظمات وغيرها قد ادانت النظام العنصري في جنوب افريقيا والزمته بالعدول عن تلك السياسة .

المجلد الثاني العدد (١٤)
شعبان - ١٤٤٥هـ
آذار ٢٠٢٤م

Global, international and regional activity to eliminate apartheid in light of the reports of the United Nations (1983 - 1985)

Professor Muwafaq Hadi Salem

Modern and Contemporary African History / College of Education for Human Sciences / University of Diyala / Iraq

Dr.movq70@gmail.com

Received: 25/1/2024

Accepted: 30/1/2024

Published: 1/3/2024

Keywords: global, international, separation, racist

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (14)
Shaaban 1445 H

Absrract

Most international and regional organizations have taken several designations to find the most effective solutions to the issue of apartheid. Conferences were held and fact-finding committees were devoted to apartheid in the Republic of South Africa during the period (19831985-). The rights of African citizens, and as a result, most of these organizations and others have condemned the racist regime in South Africa and obliged it to abandon that polic

المقدمة

اصبحت مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا خلال الاعوام (١٩٨٣-١٩٨٥) محط انظار أغلب المنظمات الدولية والعالمية والاقليمية، فكان كل منها يحاول أن يجد انجع السبل للوصول الى حلول لتلك السياسة التي عاشها الافارقة في دولة جنوب افريقيا لعقود عدة، وكان يتم طرح تلك السياسة في اروقة الامم المتحدة وفي اجهزتها المختلفة، فضلا عن المنظمات الاخرى التي ارتأت ان تكون هي الاخرى شاهدا او ممثلا عن ما يجري من احداث بالمجتمع في جنوب افريقيا.

لذلك جاء اختيارنا لتلك المدة من البحث لنحاول ان نسلط الضوء على الاجراءات التي اتخذتها تلك الجمعيات والمنظمات الدولية والاقليمية وكيف تعاملت مع تلك السياسة ؟ وهل حققت مبتغاها؟

جاء البحث من محورين تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة (استنتاجات)، فقد تناول المبحث الاول النشاط العالمي والاقليمي تجاه الفصل العنصري بين عامي (١٩٨٣-١٩٨٤).

اما المحور الاخر فقد ركز على ما قامت به تلك المنظمات الدولية والاقليمية من دور تجاه الفصل العنصري خلال عام ١٩٨٥.

المحور الاول : الدور العالمي والاقليمي تجاه الفصل العنصري (١٩٨٣-١٩٨٤)

أستمرت الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة في النظر في الامور التي تخص ممارسات نظام بريتوريا الذي وضع كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة بحقه خلف ظهره، ولم يتوقف عن ممارسة سياسته العنصرية، بل كانت هنالك أجهزة دولية حكومية وغير حكومية هي الأخرى نظرت واتخذت القرارات بشأن الفصل العنصري، من هذه الأجهزة (المجلس النيابي لكومنولث جزر البهاما)، والذي قام في الخامس والعشرين من آيار/ مايو ١٩٨٣ باتخاذ قرار بشأن الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ومما جاء في هذا القرار، أن على الحكومة أن تتخذ كل خطوة عملية للحيلولة دون إجراء اتصالات أو

مباريات بين مواطني جزر البهاما ومنظمات الألعاب الرياضية أو فرقها التي ينتمون إلى جنوب أفريقيا، وعدم تقديم أي معونة مالية إلى أي فريق وطني أو أي شخص رياضي من جزر البهاما ينوي الاشتراك في مباراة رياضية أو فرق رياضية تنتمي إلى جنوب أفريقيا، وعلى الحكومة ان تعلن الموقف المناهض للفصل العنصري دون تحفظ[١].

ان اغلب الدولة والمنظمات التي تعمل ضمن ما يسمى بحقوق الانسان قد كانت على اطلاع كبير لما يجري ليس في داخل جنوب بل حتى خارجها لما تقوم به من اجراءات تجاه بعض الدول الافريقية هدفها احداث نوع من التفرقة والتمييز العنصري وفي كل مرافق الحياة العامة، وذلك ما لاحظناه في دورات الالعاب الرياضة، تحاول تلك الانظمة العنصرية ان تجد المبررات لاستعباد الدول التي تراها غير مؤهلة في ان تكون الى جانبها وعلى نفس المستوى .

وفيما يتصل بحركة عدم الانحياز[٢]، فقد قام مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بالاجتماع في نيويورك بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران/ يونيه ١٩٨٣، واستمع إلى بياني ممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي[٣] ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا بشأن الحالة

---

(١) الجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجزر البهاما لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/28/282)، نيويورك، ١٩٨٣، ص٢-٣.

(٢) حركة عدم الانحياز: ظهرت نتيجة التيارات الفكرية والفلسفية التي اجتاحت قارتي اسيا وافريقيا، اذ تم تشكيل تلك الحركة وعقدت اول اجتماع لها في ناندونغ عام ١٩٥٥، واستمرت بعقد المؤتمرات والتي نددت بالاستعمار واثاره التي خلفها نتيجة سياسته، فضلا عن حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال التام للمزيد ينظر: مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (د-ت).

(٣) المؤتمر الوطني الافريقي :تم تشكيله عام ١٩١٢ في جنوب افريقيا برئاسة جيمس .ت.جوميدي وقد ادى رؤوساء القبائل دورا في تأسيسه، دعا الى المطالبة بحقوق الافريقيين السياسية والديمقراطية، اشترك حزب المؤتمر الوطني الافريقي في مؤتمر عموم افريقيا الذي عقد في عام ١٩٣٥، وفي عام ١٩٤٣ حصل انشقاق داخل حزب المؤتمر ادى الى تشكيل عصبة عرفت ب(عصبة الشباب للمؤتمر

في جنوب أفريقيا، إذ أدان المكتب بشدة نظام بريتوريا لمواصلته أعمال القمع والإرهاب، وكذلك أدان عملية القتل الوحشي التي قام بها النظام العنصري ضد ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، والذين أعدموا في حزيران/ يونيه عام ١٩٨٣. ولاحظ المكتب أن قانون العنف والإرهاب وإبادة الأجناس الذي يطبقه نظام بريتوريا ضد الأغلبية السوداء، كان دائماً حجر الزاوية في السياسات المتعاقبة لأنظمة حكم المستوطنين منذ الغزو الاستعماري لهذه الارض الأفريقية. وأشار المكتب إلى أن المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/ مارس ١٩٨٣، قد أدان سياسة (المشاركة البناءة) التي كانت تأخذ بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستهدف مقاومة الحملة الدولية لعزل حكومة جنوب أفريقيا عن الفصل العنصري عزلاً تاماً. وأثنى المكتب على الدعم المقدم من الجماعات والمنظمات الطلابية والعمالية والاجتماعية ومنظمات التضامن، وذلك لسعيهم الذي لا يكل ولا يمل لوقف التعاون بين جنوب أفريقيا وحلفائها ولتعزيز التدابير الرامية إلى فرض جزاءات إلزامية وشاملة على جنوب أفريقيا، كما حث المكتب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي على زيادة مساعدتهم لحركات التحرير في جنوب أفريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية[١] لتمكينها من مواصلة كفاحها المشروع[٢].

الوطني الافريقي)، وفي عام ١٩٤٩ تبنى حزب المؤتمر برنامج عصبة الشباب للمزيد ينظر: جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة وتعليف احمد فؤاد بعلبك ن عبد الملك عودة، الهيئة المصرية للطباعة والتأليف والنشر، ١٩٧١، ص٤٣٥-٤٣٦ .

(١) منظمة الوحدة الافريقية : تشكلت في اديس ابابا عام ١٩٦٣ وبحضور (٣٠) دولة افريقية (اثيوبيا، الجزائر، مصر، السنغال، السودان، الصومال، الكاميرون، الكونغوليوبولدفيل، الكونغوبرازافيل، النيجر، اوغندا، بوروندي، تشاد، تنجانيقا، تونس، الغابون، افريقيا الوسطى،، داهومي، رواندا، ساحل العاج، سيراليون، غانا، غينيا، فولتا العليا، ليبيريا، ليبيا، مالي، مدغشقر، موريتانيا، نيجيريا) وخلال الموتمر اذي عقد ائنذاك قد تحديد الغاية من انشاء المنظمة وهي تحقيق التعاون بين الدوا الافريقية والتخلص من الاستعمار والتمييز العنصري للمزيد ينظر :عذراء شاكر الهلالي، منظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣-١٩٩٠)، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩.

(٢) الجمعية العامة، الدولة الثامن والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٦ تموز/ يوليه ١٩٨٣ وموجهة إلى

لابد من القول ان النظام العنصري في جنوب افريقيا قد تلقى دعما كبيرا من بعض الحكومات التي تمتلك مصالح معها لاسيما الدول الكبرى منها الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن بريطانيا وفرنسا، لان بعض منها كان بالضد من كل القرارات التي اوصت بها اللجان الخاصة بمكافحة العنصرية، كون تلك الدول اعضاء في مجلس الامن فكانت كل قراراتها خجولة وغير مجدية ولم تحقق شي للشعب الافريقي في جنوب افريقيا لان ذلك يتعارض مع سياستها ومصالحها تجاه النظام العنصري في جنوب افريقيا.

من الوسائل الأخرى التي كانت تدعم النظام العنصري، الزيارات التي كانت تقوم بها حكومة جنوب أفريقيا، منها الزيارة التي قام بها (بوثا)[١] رئيس وزراء جنوب أفريقيا في الخامس حزيران/ يونيو ١٩٨٤ إلى بريطانيا ولقائه مع رئيسة وزراء بريطانيا (مارغريت تاتشر)[٢]، وجرى اجتماع بين الطرفين فيما يتعلق بالحالة في جنوب أفريقيا، إذ أعربت رئيسة وزراء بريطانيا في هذا اللقاء عن عمليات الترحيل القسرية وعن استمرار احتجاز نيلسون مانديلا[٣]، وخلال اللقاء قدم بوثا عرضاً للتدابير الدستورية الاخيرة

الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/38/294) (S/15864)، نيويورك، ١٩٨٣، ص١-٣.

(١) بوثا: احد مؤسسي حزب الشعب اهتم بمصالح الافريكانز دعا الى الاستمرا باستخدام العنصرية ضد الافارقة في جنوب افريقيا، اسس حزب جنوب افريقياالذي ضم كافة الاحزاب الافريكانية ن اصبح اول رئيس وزراء لاتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ توفي عام ١٩١٩ ينظر: اسامة حيمد خليل الحبوس، سياسة بريطانيا تجاه اتحاد جنوب افريقيا١٩١٠-١٩٦١ن اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص٢٢.

(٢) مارغريت تاتشر : نائبة وزعيمة بريطانية محافظة، درست القانون في جامعة اكسفورد ومارست المحاماة، دخلت الحياة البرلمانية كنائبة عن حزب المحافظين عام ١٩٥٩، شغلت منصب وزيرة للتربية والعلوم بين عام (١٩٧٠ – ١٩٧٤)، انتخبت زعيمة لحزب المحافظين عام ١٩٧٥ خلفاً لأدوارد هيث . اتخذت ازاء الملونين في بريطانيا مواقف اعتبرت في نظر البعض شبه عنصرية تميل الى تاييد الكيان الصهيوني، انتحبت عام ١٩٧٩ رئيسة وزاراء بريطانيا . ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٦٦٧ .

(٣) نلسون مانديلا : ولد عام ١٩١٨في قرية مفيتزو بمقاطعة أومتاتا عاصمة أقليم ترانسكاي،

التي اتخذتها الحكومة والتي أقرت من خلالها تعيين لجنة وزارية لوضع اقتراحات تتعلق بالمستقبل السياسي للسكان السود، تلك التدابير تعد سلسلة مكملة لباقي الإجراءات العنصرية التي مازالت متبعة ضد السكان السود، كما ادعت رئيسة وزراء بريطانيا من خلال محادثاتها مع بوثا بأن عليها وعلى البلدان الغربية والافريقية الأخرى ان تواصل الضغط لإحداث تغيير في الحالة القائمة في جنوب أفريقيا، وهذا بطبيعة الحال لم يكن سوى تصريح ظاهري لإضفاء الشرعية على العلاقات المستمرة مع حكومة جنوب أفريقيا[١].

كما قامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتنظيم مؤتمر أمريكا الشمالية الاقليمي لمناهضة الفصل العنصري، والذي انعقد في مقر الأمم المتحدة للمدة من الثامن عشر إلى الحادي والعشرين من حزيران/ يونيه ١٩٨٤، وحضر المؤتمر ممثلو المنظمات غير الحكومية العاملة في حملة مناهضة الفصل العنصري وأعضاء المجالس التشريعية على صعيد الولاية، وكانت حكومتا كندا و الولايات المتحدة الأمريكية ممثلتين بصفة مراقبين، وقال رئيس اللجنة الخاصة ان المؤتمر يجتمع في وقت حرج من تاريخ الكفاح من أجل التحرير في أفريقيا، وأكدت اللجنة الخاصة انها تستنكر أي تعاون مع نظام الفصل العنصري، وهي تؤكد من جديد ان واجب جميع الحكومات والشعوب هو السعي لإلغاء الفصل العنصري وعزل الانظمة، وليس العثور على حجج وتبريرات لقبوله وهي على ذلك ترحب بالغضب العام الذي صاحب الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس وزراء جنوب أفريقيا إلى أوربا الغربية، وقد حان الوقت لزيادة النشاط الحكومي العام، لعزل النظام العنصري وتقديم المساعدة للكفاح من أجل التحرر الوطني في

التحق عام ١٩٣٧بكلية هيلدتاون الميثودية وفي عام ١٩٤٧اصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطني الافريقي . للمزيد ينظر: عفراء عطا عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤.

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/39/336)، نيويورك، ١٩٨٤، ص٦.

جنوب أفريقيا، وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً «اعتقد ان في إمكان حكومتي وشعبي كندا والولايات المتحدة الأمريكية أن يقدما مساهمة لدعم جهود الأمم المتحدة» فضلا عن ذلك فقد قام أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بإبلاغ المؤتمر بأن رد فعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أزاء مظاهر الفصل العنصري، هي سياسة الارتباط البناءة التي فشلت تماماً والتي كان لها أثر مدمر تمثل في إضفاء مظهر الشرعية على نظام الفصل العنصري، وتابع عضو مجلس الشيوخ حديثه داعياً إلى اتخاذ تدابير حقيقية لمساعدة شعب جنوب أفريقيا، ومنها إعادة فرض قيود التصدير التي كانت سارية المفعول في عهد الرئيس (كارتر)[١] والتي ألغيت من قبل الرئيس (ريغان)[٢]، وتنفيذ الحظر على الاسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧، وأضاف ويتعين فرض حظر على جميع القروض التجارية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى حكومة جنوب أفريقيا، كما يتعين فرض غرامات باهضة على شركات الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتهك المرسوم رقم (١) للأمم المتحدة الذي يحظر الاستغلال الأجنبي للثروة المعدنية حتى تحصل الدولة على استقلالها. وأنهى حديثه بتوجيه نداء إلى سكان أمريكا الشمالية لاتخاذه تدابير القضاء على بلاء العنصرية في جنوب أفريقيا، هذا ماجاء

---

(١) كارتر: ولد عام ١٩٢٤في بلاينز الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية بعد تخرجه من المدرسة الثانوية انضم الى البحرية الامريكية وعمل في الغواصات النووية، وخلال المدة (١٩٦٣-١٩٦٧) عمل في مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا واصبح حاكم اولاية عام ١٩٧٠، واصبح رئيسا للولايات المتحدة الامريكية بين عامي (١٩٧٧-١٩٨١). ينظر: دلال تحسين احمد، جيمس بيكر واثره في السياسة الامريكية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٢١، ص٣٥.

(٢) رونالد ريغان: ولد عام ١٩١١ في ولاية ايلينوس، الرئيس الاربعون للولايات المتحدة الامريكية، مارس العمل النقابي واصبح رئيس نقابة ممثلي التلفزيون كان ديمقراطيا لكنه عام ١٩٦٢ اصبح جمهوريا وفي عام ١٩٦٦ اصبح حاكما لولاية كليفورنيا، اصبح رئسا للولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٨١-١٩٨٩) بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية. ينظر: دلال تحسين، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.

على لسان عضو مجلس الشيوخ الأمريكي[١].

ونظمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة في (لاغوس) في نيجيريا للمدة من الثالث عشر إلى السادس عشر من آب/ أغسطس ١٩٨٤، وبالتعاون مع الحكومة الاتحادية لنيجيريا، الحلقة الدراسة الدولية عن المركز القانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري. جمعت الحلقة الدراسية عدداً من الحقوقيين وعلماء الاجتماع من بلدان أفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا الشمالية يمثلون النظم القانونية الرئيسة في العالم، وانتخبت الحلقة الدراسية وزير العدل النيجيري رئيساً لها. كما حضره أيضا كلً من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا والأمين العام للجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجامعة الدول العربية، حيث أكدت الحلقة الدراسية بأن الحالة الخطرة في جنوب أفريقيا تحتم على المجتمع الدولي ان يعمل كل ما وسعه من أجل التطبيق الدولي على حالة تشكل واحدة من أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، كما أشارت الحلقة الدراسية إلى التعديلات التي أقامها نظام الفصل العنصري، والذي يعتقد بعض حلفاء جنوب أفريقيا خطأً بأنها إصلاحات، بل إنها تدعيم لسلطة الدولة البيضاء، إضافة إلى قيام نظام جنوب أفريقيا بإعلان دستور جديد يقضي بإنشاء برلمان من ثلاثة مجالس لكل من البيض والملونين ومواطني جنوب أفريقيا الذين هم من أصل هندي، وأدانت الحلقة الدراسية تلك الترتيبات الدستورية التي تحظى فيها السيطرة البيضاء بالحماية القانونية بموجب العبارة الدستورية (شؤونهم الخاصة)، والتي تقضي بعدم صلاحية المجلسين الآخرين للنظر في المخطط التشريعي الكامل للفصل العنصري الذي تتم له بذلك الحماية الدستورية[٢].

---

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، اعلان صادر عن مؤتمر أمريكا الشمالية للعمل لمناهضة الفصل العنصري، رقم الوثيقة (A/39/370) (S/16686)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٥.

(٢) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية عن المركز

ان تحقيق السلم والامن الدوليين التي تنادي بها كل المنظمات الدولية وبكل مسمياتها، ولا يمكن تحقيقه الا بتظافر كل تلك الجهود للوقوف بوجه سياسة الفصل العنصري التي عدها النظام العنصري في جنوب افريقيا بأنها شان داخلي لا يمكن التدخل فيها، فضلا عن الدعم والاسناد التي كانت تتلقاه من حلفاها الغربيين الذين عدوا تلك السياسة بأنها نوع من الاصلاحات لا يجوز للغير التشكيك فيها، بطبيعة الحال تلك تبريرات غير منطقية لانها تتجاوز الاعراف والقوانين الانسانية التي تؤكد على الحرية والمساواة بين ابناء البشر جميعا بغض النظر عن اللون والجنس والعرق والفئة والطائفة.

وفي تونس انعقد مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي الذي نظمته الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل بالتعاون مع جامعة الدول العربية للمدة من السابع إلى التاسع من آب/ أغسطس ١٩٨٤، وحضر ممثلون عن حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في اللجنة الخاصة، ودول خط المواجهة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك ممثلين عن المؤتمر الوطني لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين، والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأصدر المؤتمر بياناً أدان فيه بشدة مناورات نظام بريتوريا لفرض دستور عنصري على جنوب أفريقيا يرمي إلى توطيد سيادة الأقلية البيضاء، كما أعرب المؤتمر عن بالغ قلقه أزاء التعاون المستمر الذي تبديه الدول الكبرى وإسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وأعرب المؤتمر عن رأيٍ مفاده ان المعارضة المستمرة التي يبديها الأعضاء الغربيون الدائمون في مجلس الأمن لفرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد نظام الفصل العنصري قد مكنه من الاستمرار على سياسته العنصرية، كما استرعى المؤتمر الانتباه إلى ما تنتهجه حكومة الولايات الأمريكية من سياسة ألحقت الضرر بالمصالح الحيوية لأفريقيا والعالم العربي بتعاونها الاستراتيجي

القانوني لنظام الفصل والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري، رقم الوثيقة (A/36/423) (S/16709)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٣.

مع إسرائيل، واشتراكها البناء مع نظام بريتوريا، وأدان المؤتمر التحالف الوثيق بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب في عدائهما المشترك للحرية وللشعوب الأفريقية والعربية، واستنكر المؤتمر جميع مناورات التفريق بين الدول العربية والأفريقية في كفاحها المشترك في سبيل تحرير جنوب أفريقيا وناميبيا وفلسطين، ورأى المؤتمر ان على مجلس الأمن أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة لفرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب أفريقيا وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[١].

ومثلما للمنظمات والمؤتمرات العالمية دور في متابعة ومحاربة سياسة الفصل العنصري فالكنيسة هي الأخرى رفضت تلك السياسة، ذلك ما جاء خلال الرسالة الموجهة من قداسة (البابا يوحنا بولس الثاني)[٢] إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والمؤرخة في السابع من تموز/ يوليه ١٩٨٤، ومما جاء فيها «لقد قبلت بترحيب شديد طلبكم من أجل استقبالكم في مقابلة لأني وجدت فيه دليلاً على تقديركم لما تقوم به الكنيسة الكاثوليكية في الدفاع عن كرامة الإنسان ولاسيما في مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري»، كما أكد البابا انه كان هنالك لقاء مسبق عام ١٩٧٤ ما بين سلفه (بولس السادس) وبين اللجنة الخاصة، وقال ان كارثة التمييز العنصري في جميع أشكالها تنكر المساواة الأساسية لجميع الرجال والنساء التي أعلنتها الأمم المتحدة، كما أشار البابا إلى الخطاب الذي ألقاه بولس السادس أمام الهيئة الدبلوماسية المعتمدة لدى (الكرسي الرسولي) ومما جاء في الخطاب ((بمحاولة إيجاد هياكل قضائية وسياسية انتهاكاً لمبدأي حق الشعوب في الاقتراع العام وتقرير المصير)، وأعرب البابا على استعداد الكنيسة لتقديم كل دعم وجهد يهدف إلى إزالة التمييز العنصري عن طريق الحوار الذي

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في لجنوب الأفريقي، رقم الوثيقة(A/36/450) (S/16726) ، ١٩٨٤، ص١-٤.

(٢) البابا يوحنا بولص الثاني(١٩٢٠-٢٠٠٥) : اسمه كارول نوتيلا ولد في مدينة كراكون في بولندا، اصبح كاردينالا عام ١٩٦٧ ويعد اول بابا يتم انتخابه من خارج ايطاليا . ينظر : علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، الجزء السابع، الطبعة الثالثة، شركة ابناء شريف الانصاري، صيدا، لبنان، ٢٠١٠، ص٣١٦١.

يحترم حقوق الأطراف المعنية[١].

اسهمت كل الديانات السماوية وحتى القوانين الوضعية في حملتها للقضاء على الفصل العنصري، وذلك ما قامت به الكنيسة من تصريحات ضد القوانين العنصرية في جنوب افريقيا ونددت الكنيسة بالأنظمة التي ساندت نظام جنوب افريقيا العنصري، لا سيما (الكيان الصهيوني) الذي طالت علاقته مع نظام جنوب افريقيا في كل المجالات واتي منعت الشعوب الافريقية للتخلص من السيطرة العنصرية وتحقيق استقلالها.

وفي جدول أعمال الجمعية العامة أبلغت اللجنة الخاصة الأمين العام، بأنها اعتمدت في جلستها (١٢٦٣) المعقودة في الحادي والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٨٤، قراراً بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي قد تعرقل تنفيذ إ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. واوصت فيه بأن تتناول الجمعية العامة هذه المسألة بالبحث من قبل اللجنة الرابعة ضمن البند المعنون «أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي»[٢]، لهذا نرى دعوات الأمم المتحدة تتكرر في كل دورة من دوراتها الوقوف بحزم لإنهاء هذه السياسة العنصرية.

من الأنشطة الرئيسة التي ألمت بسياسة الفصل العنصري للارتماء في أحضانها هي الأنشطة الاقتصادية، التي أصبحت بمثابة الارض الخصبة لإنماء هذه السياسة،

---

(١) مجلس الأمن، السنة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، رقم الوثيقة(S/16669) ، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، نيويورك، ١٩٨٤، ص٢٢-٢٣.

(٢) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بما له تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة(A/39/478) ، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٢.

وكانت تلك الأنشطة أحد البنود التي كانت تطرح على طاولة الأمم المتحدة لمعالجة الفصل العنصري أو إيجاد أفضل السبل للقضاء عليه، ففي الدورة التاسعة والثلاثين المعقودة في السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، كان هنالك ردود فعل تجاه هذه الأنشطة، فقد قال ممثل الهند بأن المصالح الاقتصادية لها تأثير رئيس في استعمار الأراضي والشعوب، فمثلاً نجد أن مصالح بريتوريا الاقتصادية في إقليم ناميبيا تعمل ضد استقلالها، وأضاف ان نمط التنمية الاقتصادية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تم تكييفه لخدمة مصالح الدولة القائمة بالإدارة، أمّا ممثل الاتحاد السوفييتي فقد أعلن بأن العالم مافتئ يدرك منذ وقت طويل الطبيعة اللصوصية لأنشطة رأس المال الأجنبي في الاقاليم المستعمرة، وكيف تستغل الدول الاستعمارية الموارد الطبيعية لتلك الاقاليم من أجل أغراضها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومازالت الأمم المتحدة تواجه آخر مخلفات الاستعمار المتمثلة بالعنصرية، ومضى يقول ان هنالك تعاوناً ما بين اليابان وجنوب أفريقيا بقيام اليابان باستغلال الموارد المعدنية في بريتوريا لصالحها مقابل تقديم ما يحتاجه النظام العنصري من تكنولوجيا لتعزيز إمكانياته الصناعية، أمّا ممثل اليابان فقد اعتبر ما قاله ممثل الاتحاد السوفييتي بأنها مجرد ادعاءات لا صحة لها، إذ ليس لليابان علاقات دبلوماسية مع جنوب أفريقيا، وان اليابان سبق ان رفضت أي اعتراف بالبانتوستانات وان علاقاتها تنحصر في حدود التجارة العادية، والتي لا تسمح بأي استثمار من قبل الحكومة اليابانية، أو أي مواطن بإنشاء شركات محلية في جنوب أفريقيا[١].

أمّا ممثل أوكرانيا فقد أكد ان تحد حكومة جنوب أفريقيا لإرادة المجتمع الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وانتهاك لقواعد ومبادئ القانون الدولي، جاء نتيجة للدعم الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية وإسرائيل والشركات

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة (A/C.4/39/Sr.3)، نيويورك، ١٩٨٤، ص٢-٩.

عبر الوطنية والمؤسسات المالية، وأضاف أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية في اقتصاد جنوب أفريقيا تجاوز (٣٠) بليون دولار، وتفيد الوثيقة (A/AC.131/20)، ان هناك (٢٠٠٠) شركة عبر وطنية تعمل في جنوب أفريقيا، وأن معظم العمليات التجارية والاستثمارات وتمويل التقنيات يتم عن طريق هذه الشركات، ومن بينها (٤٠٠) شركة أمريكية و(٦٥٠) شركة بريطانية إضافة إلى شركات ذات أصل ياباني وإسرائيلي، وتحدث ممثل العراق مبيناً أن العراق يؤيد وجهات نظر الأمانة العامة الواردة في ورقة العمل (A/AC.109/781)، والتي مؤداها ان التعاون والدعم المالي اللذين تقدمها بعض الدول لاسيما النظام الصهيوني إلى البرنامج النووي لحكومة جنوب أفريقيا يشجعان نظام بريتوريا على تحدي المجتمع الدولي ويعرقلان الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصري. أما الوفد الغيني فقد أعرب عن استيائه لسياسة التحالف العسكرية والاستراتيجية لجنوب أفريقيا مع البلدان الغربية التي لا تهتم إلا بمصالحها، وأكد أن نفس الدول التي تتباهى بأنها رائدة الحريات وحقوق الإنسان تقف موقف المتفرج حيال عمليات الابتزاز التي يقوم بها نظام بريتوريا في جنوب أفريقيا وناميبيا مستهزئ بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة[١].

كانت للبرلمانات العالمية مساهمة كبيرة للقضاء على الاستعمار والعنصرية وخاصة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومنها المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والسبعين المعقود في جنيف في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤. وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات منها ان المؤتمر يؤكد مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية، كما أشار المؤتمر إلى صكوك الأمم المتحدة ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، وان المؤتمر يساوره قلق شديد بشأن المساعدة التي تقدمها الدولة الغربية وحلفاؤها إلى نظام بريتوريا، ويشعر المؤتمر بالقلق أزاء التطورات السياسية الأخيرة في جنوب أفريقيا بعد ان أقيم برلمان ثلاثي العناصر

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة (A/C.4/39/32/SR.4)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٩.

يسيطر عليه البيض ويستبعد السود، وشجب المؤتمر سياسة الارتباط البناءة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعزز فكرة جنوب أفريقيا بشأن تشكيل كوكبة من الدول في الجنوب الأفريقي تحت سيطرتها، وأدان المؤتمر الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يستخدمون حق النقض (الفيتو) فقط لحماية مصالحهم الاقتصادية والعنصرية، بدلاً من الدفاع عن المبادئ الرفيعة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تؤكد ممارسة القانون الدولي، ودعا المؤتمر أيضاً جميع الدول إلى اتخاذ تدابير فعالة لإنهاء أي تعاون سياسي أو عسكري أو تكنولوجي أو نووي مع نظام بريتوريا العنصري[١].

وفي الجلسة التاسعة والثلاثين المعقودة في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، قدم ممثل أثيوبيا مشروع قرار (A/C.3/39/L.17) بعنوان «العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري»، وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار المذكور بتوافق الآراء، وأوصت اللجنة الثالثة للجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار المذكور. ومن جانبها أشارت الجمعية العامة إلى القرار المتعلق بشأن العقد الأول لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري المؤرخ في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، كما أشارت الجمعية إلى المؤتمرين العالميين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري اللذان عقدا في جنيف عامي ١٩٧٨، ١٩٨٣، وإنها لاحظت بقلق بأنه رغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، إلا أنه لم يحقق العقد الأول لمكافحة العنصرية أهدافه الرئيسة، وأكدت الجمعية على ضرورة بلوغ أهداف العقد الثاني لمكافحة العنصرية، كذلك رأت الحاجة إلى اتخاذ تدابير دولية أكثر فعالية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٢].

إن عملية إدراج البنود المتعلقة بالفصل العنصري في الجمعية العامة مازال قائماً، ولم تعقد دورة الا ويتصدرها أحد هذه البنود، ففي الجلسة الثالثة للجمعية العامة

---

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، قرارات اتخذها المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والسبعون، رقم الوثيقة (A/39/590)، نيويورك، ١٩٨٤، ص٣-٨.

(٢) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، رقم الوثيقة (A/39/656)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٤.

المعقودة في الحادي والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، قررت الجمعية العامة وبناء على توصية من مكتبها، ان تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون «أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي»، وقررت الجمعية في الجلسة ذاتها أن تحيل ذلك البند إلى اللجنة الرابعة للنظر فيه، أذ نظرت اللجنة الرابعة في البند المذكور في جلستها الحادية عشرة المعقودة للمدة من الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، واعتمدت اللجنة مشروع القرار بأغلبية (١١٢) صوتاً مقابل أربعة أصوات مع امتناع (٢٣) عضواً عن التصويت، وكان من نتيجة ذلك ان أوصت اللجنة الرابعة الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار المذكور، كما أوصت باعتماد مشروع قرار آخر بعنوان «الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها، والتي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة»[١].

المحور الثاني : الفصل العنصري والموقف الدولي والاقليمي منه ١٩٨٥

وحول سياسة الفصل العنصري التي أتبعها نظام بريتوريا، إذ ناقش وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوربي، فضلا عن وزيري خارجية اسبانيا والبرتغال في اجتماعهم المعقود في (هلسنكي) في الحادي والثلاثين من تموز/ يوليه ١٩٨٥ السياسات الواجب اتباعها لإنهاء الفصل العنصري، وقرر الوزراء إيفاد بعثة إلى جنوب أفريقيا تتألف من وزراء خارجية لكسمبورغ وإيطاليا وهولندا، بغية إبداء آرائهم حول التطورات الخطيرة في جنوب أفريقيا، وان تلك الدول العشر إضافة إلى إسبانيا والبرتغال تؤيد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جنوب أفريقيا، ورأت

(١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الرابعة، رقم الوثيقة (A/39/663)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٨).

الدول المذكورة انه ينبغي أن تتخذ حكومة جنوب أفريقيا تدابير ملموسة وفورية، كما أكدت إلى الحاجة لفتح حوار حقيقي مع الممثلين الحقيقيين للسكان السود، وتعتزم البعثة الوزارية الثلاثية بضرورة الالتقاء بممثلي الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، بغض النظر عن الطائفة التي ينتمون اليها، على أن تشمل تلك الاتصالات المعارضة الرسمية وغير الرسمية، كما إنهم يطلبون بوجه خاص ان تتاح لهم فرصة الالتقاء بنيلسون مانديلا وعد وزراء خارجية الدول المذكورة بأن البعثة الثلاثية الوزارية هي محاولة للمساهمة في إنهاء الفصل العنصري، وأشار إلى انه في حال عدم إحراز تقدم ملموس خلال مدة معقولة فإن تلك الدول سوف تحتفظ بحقها في إعادة النظر في موقفها[١].

كما عقد مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز اجتماعاً في نيويورك في السابع والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٨٥ للنظر في التدهور المستمر في جنوب أفريقيا في أعقاب فرض نظام بريتوريا العنصري لحالة الطوارئ ضد السكان السود في جنوب أفريقيا، أذ أدان المكتب نظام بريتوريا لفرضه حالة الطوارئ، وطالب بإطلاق جميع السجناء والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط، وأدان المكتب بشدة نظام الفصل العنصري لاستمراره بالقتل العشوائي وعمليات الاعتقال والاحتجاز دون محاكمة في تحدٍ سافر لإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في النداءات المتكررة، وفي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أعرب المكتب عن رفضه للبيان الذي أصدره رئيس النظام العنصري في (ديربان) في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٨٥، والذي يرفض من خلاله التخلي عن سياسة الفصل العنصري، وذلك بطبيعة الحال يعد مخططاً عنصرياً لتعزي ذلك النظام، وأثبت المكتب بأن القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر ديمقراطي وغير عنصري في جنوب أفريقيا، هما وحدهما الكفيلان بإيجاد

---

(١) مجلس الأمن، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(A/40/577) (S/17419) ، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٢.

حل لأزمة جنوب أفريقيا[١]، كما سبق ان عقد اجتماع لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في السادس من آذار/ مارس ١٩٨٥ في نيويورك للنظر في الحالة القائمة في جنوب أفريقيا، أذ أدان الاجتماع عملية الاعتقالات والقتل المنظمة التي يقوم بها نظام بريتوريا، وأعرب المكتب عن إعجابه بقيام نيلسون مانديلا برفض العرض الذي تقدم به النظام العنصري للإفراج عنه بشروط، ولاحظ المكتب تزايد الحملة الدولية للقضاء على الفصل العنصري وغيرها من التدابير الرامية إلى عزل نظام جنوب أفريقيا، الأمر الذي يتسق مع قرارات ومقررات الأمم المتحدة واعلانات حركة عدم الانحياز[٢].

وتكررت دعوات المنظمات العالمية والمؤتمرات الدولية للقضاء على الفصل العنصري، إذ عقدت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبالتعاون مع المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا واللجنة الأولمبية غير العنصرية بجنوب أفريقيا والمؤتمر الدولي الثاني المعني بمقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية في باريس للمدة من السادس عشر إلى التاسع عشر من آيار/ مايو ١٩٨٥، وضم المؤتمر الرياضيين والمسؤولين الاداريين في ميدان الرياضة وممثلي الحكومات والهيئات الوطنية والدولية وحركات التحرير الوطني في الجنوب الأفريقي، إذ لاحظ المؤتمر قيام جنوب أفريقيا بإقامة علاقات واسعة تقوم على التضليل في محاولة منها لاختلاق وهم بضرورة إيجاد مجتمع في حالة تغير مستمر، وذلك جزء من حملته الدعائية الموجهة إلى الرأي العام الغربي، وأكد المؤتمر ضرورة القضاء على العدوى السرطانية المتمثلة في الفصل العنصري، وحتى في ميدان الرياضة فإن الملاعب الرياضية تحولت إلى ساحات للاحتجاجات السياسية وللاحتفالات الجنائزية، وأصبحت جزءاً من ساحة القتال

(١) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/585) (S/17421)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٣.

(٢) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال، المؤقتة للبعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(S/17009) (A/40/164)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٢.

من أجل تحرير جنوب أفريقيا، وهنأ المؤتمر جميع الرياضيين في العالم الذين رفضوا من حيث المبدأ مبالغ كبيرة من المال لقاء زيارتهم لجنوب أفريقيا أو اللعب فيها، وحث المؤتمر جميع الرياضيين والمنظمات الوطنية والدولية على القول بأنه لا سبيل لعودة تأهيل جنوب أفريقيا للمشاركة في المنافسة الدولية ما لم تنه استمرار الفصل العنصري، لأنه من المتعذر القضاء على الفصل العنصري في الألعاب الرياضية دون أن يتم التخلي عنه بجميع جوانبه[١].

لقد قامت بعض الحكومات بإعلان مبادرات لدعمها لمناهضة الفصل العنصري، إذ بادرت الحكومة الاسترالية من خلال وزير خارجيتها بتاريخ الثامن عشر من نيسان/ أبريل ١٩٨٥ بتقديم مدونة استرالية لقواعد سلوك الشركات الاسترالية ذات المصالح التجارية في جنوب أفريقيا في مجلس النواب الاسترالي، وكانت المدونة تتناول عدة مسائل منها، أنها رفضت الفصل القائم على العنصرية، ودعت إلى تطبيق مبدأ المساواة في مجالي التوظيف والمعاملة وممارسة العلاقات الصناعية، والاجور المتساوية في الأعمال والمساواة في مجال تدريب وتطوير الموظفين لتسهيل ترقية غير البيض، كما دعت المدونة الشركات لاتخاذ الإجراء المناسب للتخفيف عن الآثار الضارة الناجمة عن القيود المفروضة على حقوق أهالي جنوب أفريقيا من غير البيض في حرية الحركة والاقامة، ودعت الشركات الأسترالية إلى التنفيذ والامتثال بتلك المدونة[٢].

وفي ذات السياق لمساندة شعب جنوب أفريقيا لتحريره من الفصل العنصري،

---

(١) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، الاعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني المعني بمقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية، رقم الوثيقة (A/40/343) (S/17224)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٥.

(٢) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ إبريل ١٩٨٥ موجهة إلى الامين العام من القائم بالأعمال النيابية للبعثة الدائمة، استراليا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(S/17/25) (A/40/265)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٧.

أصدر (شرى راجيف غاندي)[١] رئيس وزراء الهند في التاسع عشر من آب/ أغسطس ١٩٨٥ نداءاً لإطلاق سراح نيلسون مانديلا، ومما جاء في ندائه، أن العنف المستمر في جنوب أفريقيا مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره، وأنه رفض حالة الطوارئ التي أعلنها نظام بريتوريا في المناطق التي يسكنها السود، وأكد أن العنف كامن في نظرية وممارسة التعصب العنصري الذي هو جوهر الفصل العنصري، وان الكفاح ضد ذلك الطغيان هو بمثابة الاستجابة الطبيعية والعادلة للشعب المضطهد في جنوب أفريقيا، وأضاف ان الرجل الذي يجسد ذلك الكفاح ومعاناته هو نيلسون مانديلا الذي ظل في الحبس الانفرادي زهاء (٢٣) عاماً، واعتقدت حكومة جنوب أفريقيا أنه سيقبل بعدد من الشروط ثمناً لاطلاق سراحه، إلا أن رده كان واضحاً أذ قال مانديلا «أنني في السجن كممثل للشعب ولمنظمتكم المفروض عليها الحظر، المؤتمر الوطني الأفريقي، وأي حرية تلك التي يجري عرضها علي، بينما يظل الحظر مفروضاً على منظمة الشعب؟ أنني أعتز بحريتي كثيراً، بيد أن اهتمامي أكثر بتحرركم من الفصل العنصري، ولايمكنني أن أبيع حق مولدي كما إنني لست مستعداً لأن أبيع حق مولد شعبي في أن يكون حراً»، واختتم نداءه بمناشدة جميع الحكومات بتأمين إطلاق سراح نيلسون مانديلا وزملائه، كما ناشدهم بقطع جميع الصلات مع نظام بريتوريا العنصري[٢].

لا يمكن للشعوب ان تصل بارادتها الى هدفها وتنال ما تصبو اليه الا عبر التضحية، التي عبرت عنها الشعوب الافريقية بأنها السبيل الوحيد لنيل الحرية والاستقلال، وذلك ما لاحظناه في الشخصية الافريقية المتمثلة ب(نلسون مانديلا) الذي قضى سنوات عدة في سجون النظام العنصري لجنوب افريقيا ليتوج في أخر المطاف بتحقيق اهداف حزب

(١) غاندي: ولد عام ١٩٤٤ أصبح رئيس وزراء الهند عام ١٩٨٤ بعد اغتيال انديرا غاندي، قاد حزب المؤتمر خسر في الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٩ واستقال من رئاسة الوزراء واغتيل عام ١٩٩١. ينظر: علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، الجزء الخامس، ص٢٣٢٢.

(٢) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/560)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٢.

المؤتمر الوطني الافريقي ودخوله الانتخابات وفوزه فيها بأغلبية ساحقة.

كذلك بادرت الحكومة البرازيلية في التاسع من آب/ أغسطس ١٩٨٥ بإصدار مرسوم موقع من قبل رئيس الجمهورية البرازيلية يتضمن بعض المواد التي تخص مناهضة الفصل العنصري لجنوب أفريقيا، ومما جاء في المرسوم حظر أي نشاط يشمل التبادل الثقافي والفني والرياضي مع جنوب أفريقيا، وحظر تصدير النفط إلى جنوب أفريقيا أو إقليم ناميبيا المحتل، وحظر إمداد جنوب أفريقيا بالأسلحة بما فيها نقل الاسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية، كما أكد على جميع الوزارات وغيرها من أقسام الإدارة المختصة باتخاذ التدابير لضمان تنفيذ أحكام ذلك المرسوم[١].

وأظهرت جمهورية فيتنام الاشتراكية هي الأخرى موقفها بشأن الحالة في جنوب أفريقيا، أذ أدلى رئيس الوزراء الفيتنامي في مقابلة أجرتها وكالة الأنباء الفيتنامية ببيان جاء فيه «هذا كفاح عادل تماماً يخوضه شعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي ضد سياسة الفصل العنصري التي تتبعها سلطات جنوب أفريقيا من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة الاجتماعية، وهو يتماشى تماماً مع تطور التاريخ الإنساني، وقد ظل ذلك التطور واقعاً لمدة طويلة في ذلك الجزء من العالم، وقد أخذ في الآونة الأخيرة خطوات جديدة وقوية إلى الأمام وهو يكتسب أبعاداً تزداد عظماً كل يوم». وأضاف قائلاً «ان الشعب الفيتنامي وهو يضم صوته لجميع القوى التقدمية في العالم يدين بقوة سلطات جنوب أفريقيا لانتهاجها سياسة الفصل العنصري، ولارتكابها أعمال القمع البربرية، ويطالب تلك السلطات بأن تقلع في الحال عن سياستها البربرية، وجميع أعمال القمع التي ترتكبها في حق شعب جنوب أفريقيا من كفاح لاتلين قناته من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة الاجتماعية، وهو يؤمن إيماناً راسخاً بأن الكفاح العادل الذي

---

(١) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥ موجهة إلى الامين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/55) (S /17402)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٣.

يخوضه شعب جنوب أفريقيا سوف يكلل بالانتصار التام»[١].

ومن قبيل الصدفة نجد قيام الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها (رونالد ريغان) ومن خلال الوثائق الرئاسية بإدلاء تصريحات فيما يخص سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أذ عد ان سياسة حكومة جنوب أفريقيا وتصرفاتها شكلت تهديداً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ولاقتصادها، ولهذا فإنه بناء على ذلك اعلن حالة الطوارئ الوطنية لمواجهة ذلك التهديد، وهذا التصريح حتم علينا ان نعزوه لأمرين أولهما، تصاعد شدة الرأي العام العالمي تجاه سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام بريتوريا، ومحاولة حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي اتخذت موقفاً مناهضاً لسياسة الفصل العنصري[٢].

(١) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالإنابة لفيتنام لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/593)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٢.

(٢) مجلس الأمن، وثائق الولايات المتحدة الأمريكية المأخوذة من السجل الفيدرالي (Federal Register)، المجلد ٣، رقم ١٩٣٣، رقم الوثيقة (S/AC.20/38)، نيويورك، 1985، ص42.

الاستنتاجات

بعد معرفة ما أل اليه النشاط العالمي والدولي والاقليمي ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا وما ترتب عليه من اجراءات قد تكون مجدية او لا، فأننا خرجنا بأستنتاجات عدة :

١- لم تكن سياسة اللين والتسوية اتي حاولت بعض المنظمات الدولية والاقليمية تبنيها بالمفيدة لعدم وضوح النظام العنصري وعم جديته في تسوية تلك المسالة.

٢- اظهرت لنا كل الاجراءات التي بانت على طاولة الامم المتحدة وبكل مسمياتها بانها غير مجدية ولم تحقق نتائجها المرجوه للقضاء على الفصل العنصري.

٣- لم تستطيع الدول التي ابدت رفضها لسياسة الفصل العنصري من حظر الانشطة التي تبناها النظام العنصري في جنوب افريقيا رغم تصريحاتها العديدة عبر وسائل الاعلام واللقاءات التي تحصل بين الحين والاخر.

٤- ان اللجان التي كلفت من قبل منظمة الامم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لم تتوصل الى نتائج مرضية .

٥- اتسمت اغلب النتائج التي توصلت اليها المنظمات الدولية والاقليمة لمكافحة العنصرية بطابع الشجب والاستنكار ولم تحد من طبيعة النظام العنصري في جنوب افريقيا.

قائمة المصادر

تقارير الامم المتحدة المنشورة:

(١) الجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجزر البهاما لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/28/282)، نيويورك، ١٩٨٣.

(٢) الجمعية العامة، الدولة الثامن والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٦ تموز/ يوليه ١٩٨٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/38/294) (S/15864)، نيويورك، ١٩٨٣،

(٣) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/39/336)، نيويورك، ١٩٨٤.

(٤) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، اعلان صادر عن مؤتمر أمريكا الشمالية للعمل لمناهضة الفصل العنصري، رقم الوثيقة (S/16686) (A/39/370)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١-٥.

(٥) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية عن المركز القانوني لنظام الفصل والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري، رقم الوثيقة (A/36/423) (S/16709)، نيويورك، ١٩٨٤.

(٦) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في لجنوب الأفريقي، رقم الوثيقة (S/16726) (A/36/450)، ١٩٨٤.

(٧) مجلس الأمن، السنة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، رقم الوثيقة (S/16669)، ملحق تموز/ يوليه وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، نيويورك، ١٩٨٤.

(٨) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بما له تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة (A/39/478)، نيويورك، ١٩٨٤.

(٩) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة (A/C.4/39/Sr.3)، نيويورك، ١٩٨٤.

(١٠) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، رقم الوثيقة /A/C.4/39/32) (SR.4، نيويورك، ١٩٨٤.

(١١) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، قرارات اتخذها المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والسبعون، رقم الوثيقة (A/39/590)، نيويورك، ١٩٨٤.

(١٢) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، رقم الوثيقة (A/39/656)، نيويورك، ١٩٨٤.

(١٣) الجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، تقرير اللجنة الرابعة، رقم الوثيقة (A/39/663)، نيويورك، ١٩٨٤.

(١٤) مجلس الأمن، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (S/17419) (A/40/577)، نيويورك، ١٩٨٥.

(١٥) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/585) (S/17421)، نيويورك، ١٩٨٥.

(١٦) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال، المؤقتة للبعثة الدائمة للهند لدى

الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (S/17009) (A/40/164)، نيويورك، ١٩٨٥، ص١-٢.

(١٧) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، الاعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني المعني بمقاطعة جنوب أفريقيا في ميدان الألعاب الرياضية، رقم الوثيقة (A/40/343) (S/17224)، نيويورك، ١٩٨٥. (١٨)الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ إبريل ١٩٨٥ موجهة إلى الامين العام من القائم بالأعمال النيابية للبعثة الدائمة، استراليا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/265) (S/17/25)، نيويورك، ١٩٨٥.

(١٨) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/560)، نيويورك، ١٩٨٥.

(١٩) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٥ موجهة إلى الامين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/55) (S/17402)، نيويورك، ١٩٨٥ .

(٢٠) الجمعية العامة، الدورة الاربعون، رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالإنابة لفيتنام لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة (A/40/593)، نيويورك، ١٩٨٥.

(٢١) مجلس الأمن، وثائق الولايات المتحدة الأمريكية المأخوذة من السجل الفيدرالي (Federal Register)، المجلد ٣، رقم ١٩٣٣، رقم الوثيقة (S/AC.20/38) ، نيويورك، ١٩٨٥.

الرسائل والاطاريح :

(١) اسامة حيمد خليل الحبوس، سياسة بريطانيا تجاه اتحاد جنوب افريقيا١٩١٠-١٩٦١ن اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠.

(٢) دلال تحسين احمد،جيمس بيكر واثره في السياسة الامريكية، رسالة

ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى ، ٢٠٢١.

الكتب العربية والمعربة:

(١) جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة وتعليف احمد فؤاد بعلبك عبد الملك عودة، الهيئة المصرية للطباعة والتأليف والنشر، ١٩٧١.

(٢) عذراءشاكر الهلالي،منظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣-١٩٩٠)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٩.

(٣) عفراء عطا عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤.

(٤) مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، (د-ت).

الموسوعات :

(١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الثالثة، بغداد ١٩٨٦ .

(٢) علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، الجزء السابع، الطبعة الثالثة، شركة ابناء شريف الانصاري، صيدا، لبنان، ٢٠١٠.